واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

–ولاية برج بوعريريج أنموذجا–

The reality of small and medium enterprises in Algeria

Bordj Bou Arreridj as a model -

د. شراف عقون
المركز الجامعي ميلة
Aggoun.charaf@yahoo.fr

أ. فؤاد وشاش
المركز الجامعي ميلة
f.ouchache@gmail.com

ملخص : تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والآلية المثلى لخلق مناصب شغل وإنشاء الثروة، فهي تحتل بذلك أهمية بالغة في اقتصاديات المجتمعات كافة، بغض النظر عن درجة تطورها واختلاف أنظمتها ومفاهيمها الاقتصادية، وتباين مراحل تحولاتها الاجتماعية.

لذلك تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية برج بوعريريج، وذلك استنادا للمعطيات والمعلومات المتحصل عليها من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراء بهذه الولاية. وذلك بهدف اقتراح مجموعة من الاقتراحات التي من شأنها زيادة الاهتمام والعناية أكثر بهذا القطاع من أجل تدارك مجموعة النقائص التي مازالت تميزه.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية، ولاية برج بوعريريج.

Abstract: The small and medium enterprises (MES) are considered the main engine of economic development and the optimal mechanism for both job creation and wealth, thus it has a great importance in the economies of all the communities, regardless of their development degree systems , their economic different concepts, their varying stages of their social transformations.

Therefore, this paper aims to highlight the real situation of small and medium enterprises in BordjBouArréridj . It is based on data and information obtained from the National Social Security Fund. In order to propose a set of proposals that could increase attention and more care to this sector, and to remedy shortcomings that still distinguish it.

Key words: small and medium enterprises, development, BordjBouArréridj

مقدمة:

إنماتحققهالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةفيالعديدمنالبلدانالمتقدمةوالنامية،منانجازاتفيمجالالتحسينومعالجةأوضاعاجتماعيةواقتصاديةومعيشية بدرجةأكبرمنالمؤسساتالكبيرةالحجم،جعلمنهاعنصرهامنعناصرالتنمية. وذلك من خلال دورها الفعال في التطور والنمو الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية وخلق مناصب الشغل، كونها تمثل العمق الاستراتيجي للمؤسسات الكبيرة، لذلك اكتسبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي نظرا لدورها الفعال في تحقيق وتفعيل التنمية مهما كان نوعها.

إلا

أنالمتتبعلتطورالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةفيالجزائريلاحظأنهذهالمنظومةالمؤسساتيةتطورتبشكلملحوظليسفقطعلىالمستوىالوطنيوإنماعلىالمستوياتالمحلية كذلك،حيثسعتالجزائرإلىترقيةوتطويرهذاالنوعمنالمؤسساتلينموبالشكلالذييسمحلهابتحقيقالأهدافالتيعجزتالمؤسساتالأخرىعنتحقيقها،وكذلكبالشكلالذييحققلهاالتوازنبينمختلفأقاليمهاالجغرافيةونشاطاتهاالاقتصادية.

تنبع **أهمية البحث**فيمحاولتناالإجابةعلىالإشكاليةالتي سوف نقوم بطرحها، والتيسوف تسلطالضوءعلىالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى فعالية دورها في المساهمة في التنمية، من خلال معرفة واقع هذه التجربة بالولاية محل الدراسة، كما أنها تطرح أمام المهتمين بشأن هذا القطاع بعض الحلول من أجل تدارك السلبيات لتحقيق تنمية شاملة.

وعلى إثر ذلك **فإننا نهدف** من خلال هذه الورقة البحثية محاولةمعرفة واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في إحداث التنمية، من خلال عرضه وتشخيصه بولاية برج بوعريريج قصد التنويه بضرورة العناية بهذا القطاع، لذلك حاولنا في هذه الورقة البحثية دراسة الإشكالية التالية: **ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم وتحقيق التنمية بولاية برج بوعريريج ؟**

وللإجابةعلىهذهالإشكاليةسوفنتطرقإلىمايلي:

أولا: المؤسساتالصغيرةوالمتوسطةودورهافيتحقيقالتنمية.

ثانيا: واقعالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةفيالجزائر.

ثالثا:واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية بولاية برج بوعريريج.

أولا: المؤسساتالصغيرةوالمتوسطةودورهافيتحقيقالتنمية

يرى الباحثين بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدفع بعجلة تقدم الاقتصاد، وذلك من خلال الدور الذي تقوم به في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، فبالرغم من التغيرات المتسارعة في المحيط ونظرا لسهولة إنشائها، ومرونتها وتوفيرها لمناصب شغل أصبحت تحتل مكانة هامة وأهمية بالغة، وقبل التطرق لأهميتها ودورها وجب التعرف عليها والتعرف على خصائصها.

1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

هناك عدت تعاريف تناولت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر من بينها مايلي:

1.1. تعريف اللجنة الأوروبية :" المؤسسة الصغيرة هي التي تضم بين 10 عمال إلى 49 عاملا، أجيرا ، أما المؤسسة المتوسطة فهي التي تشغل بين 50 عاملا إلى 249 عاملا أخيرا و تتميز باستقلاليتها " .

2.1. تعريف منظمة العمل الدولية : " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي وحدات تنتج وتوزع سلع وخدمات وتتألف غالبا من منتجين مستقلين يعملون بهم الخاص في المناطق الحضرية في البلدان النامية ، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة ، وبعضهم

يستأجر عمالا وحرفيين وبعضها يعمل برأس مال ثابت، يعتمد على عائد منخفض، وعادة ما تكسب دخولا غير منتظمة و تهيئ فرص عمل غير مستقرة ، ويضيف هذا التعريف بأنها قطاع غير رسمي، بمعنى أنها منشأة ليست مسجلة لدى الأجهزة الحكومية أو الإحصائيات الرسمية غالبا "

1.3. تعريف لجنة التنمية الاقتصاديةالأمريكية : إن هذه المشروعات هي التي تعتمد على استقلالية الإدارة وأن يكون المدير هو مالك المشروع وتتشكل من مجموعة من الأفراد ومحلية النشأة، بحيث يكون أصحاب المشروع قاطنين في منطقة المشروع" .

1.4. تعريف الاتحاد الأوروبي : " تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا الاتحاد كمايلي[1]:

- ✓ المؤسسات الصغيرة جدا من 1-9 عمال .
- ✓ المؤسسات الصغيرة من 10-99 عاملا .
- ✓ المؤسسات المتوسطة من 100-499 عاملا

1.5.تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للمشرع الجزائري : لا يمكن إعطاء تعريف محدد لهذا النوع من المؤسسات، فقد وضعت عدة معايير لحديد تعريف واضح لها من حيث الحجم وهي : **عدد العمال، رقم الأعمال، القيمة المضافة** .....الخ ، لكن المعيار الأكثر استعمالا هو معيار عدد العمال، و على هذا الأساس يعرف المشرع الجزائري حسب المواد 5،7 هذه المؤسسات كما يلي :[2]

- **بالنسبة للمؤسسة الصغيرة** : تعرف على أنها المؤسسة التي تشغل ما بين 1-9 أفراد ، وتحقق رقم أعمال يقل عن 20مليون دينار .
- **بالنسبة للمؤسسة المتوسطة**: هي تلك المؤسسات التي تشغل بين 50 و 250 عاملا ، ويتراوح رقم أعمالها بين 200مليون و 2مليار دينار .

2. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :تتميز هذه المؤسسات بالخصائص التالية :

- ❖ سهولة إنشائها : فهي لا تتطلب أموالا كبيرة لإنشائها والتمويل غالبا ما يكون محليا ، وتعتمد على مستلزمات إنتاجية محلية أيضا لا تتطلب استيرادها في الكثير من الأحيان؛
- ❖ تستخدم تلك المؤسسات تكنولوجيا أقل، تناسب ظروفها المحلية ونقصد بذلك أنها لا تتطلب تكنولوجيا معقدة أو مستوردة؛
- ❖ لا تتطلب مساحات كبيرة لإقامتها بل تستغل مساحات وتجهيزات بسيطة، مما يجعل تكاليفها منخفضة؛
- ❖ تتميز بالمرونة في أعمالها وعملياتها ومنتجاتها بما يمكن تعديلها وفقا للظروف المتاحة والمحيطة بالمؤسسة؛
- ❖ تعمل على إحداث التوزيع المتوازن للسكان بين الريف والمدينة وذلك من خلال توطين الصناعة في المناطق الريفية؛
- ❖ هيكلها التنظيمي بسيط يعتمد على مستويات إشراف محدودة؛
- ❖ تستخدم نظام معلوماتي غير معقد يتلاءم مع نظام اتخاذها للقرارات .

3. أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية.

1.3. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في الاقتصاد العالمي بصفة عامة و الاقتصاد الوطني بصفة خاصة لأنها تشكل أهم عناصر ومكونات النشاط الاقتصادي لكل دول العالم، فهي تعتبر المحرك الأساسي للتنمية والتطور الاقتصادي، والتي توفر قاعدة صناعية وبنية

تحتية واسعة وركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونجد من بين **الأسباب** التي أدت إلى الاهتمام بهذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

1. **انهيار الأوضاع المالية**:خاصة في الدول النامية ، وبالتالي ضعف القدرات الاستثمارية وعدم قدرة المؤسسات الكبيرة على الاستمرار والبقاء .

2. **التحولات الإقتصادية العالمية** : والتي جاءت ببرنامج التحويل الهيكلي مثل الخوصصة، التي قد نعتبرها بأنها كانت السبب والعامل الأساسي الذي أدى إلى ضرورة تنمية وتطوير تلك المؤسسات ، وذلك كله في إطار الدور المتزايد للقطاع الخاص .

2.3. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصاديةوالاجتماعية:

نظرا للأهمية البالغة التي تحتلها هذه المؤسسات في اقتصاديات الدول فإن دورها يظهر بشكل جلي وواضح وأساسي ويمكن حصر هذا الدور في النقاط التالية :

1. **الدور الاقتصادي**: يمكن تلخيص هذا الدور في النقاط التالية :

1.1 تثمين قوة العمل: من خلال استعمال تكنولوجيا قليلة رأس المال، كثيفة العمل .

2.1 تعبئة الموارد المالية: وذلك بجمع أموال مختلفة المصادر، إذ بإمكان هذه المؤسسات أن تنشأ من طرف العائلات والأسر وبالتالي تجميع تلك الأموال، أو كأن يقوم أحد الأشخاص أو العمال المهرة مع مجموعة من العاملين بتكوين وحدات إنتاجية بالاعتماد على مدخراتهم، وبالتالي تشكيل طاقات إضافية، تمكنهم من إبراز كفاءاتهم والمحافظة على استقلاليتهم المالية ووحدتهم .

3.1رفع إنتاجية العامل: وذلك من خلال تجسيد نظام رقابي فعال وباستمرار لضمان السير الحسن للعمل، وكذلك السيطرة على سير العمل نظرا لصغر حجم هذه المؤسسات .

4.1 خلق الناتج الخام الداخلي: يمكن أن نلمسه من خلال مساهمة القطاع الخاص بنسبة معينة من الإيرادات في الناتج الخام الداخلي .

5.1 ترقية التجارة الخارجية: تقوم هذه المؤسسات كغيرها من المؤسسات بجميع عمليات المبادلات التجارية من تصدير واستراد .

6.1 توفير متطلبات السوق من السلع والخدمات، وتوفير مستلزمات المؤسسات الكبرى بالمواد الأولية (المقاولة الباطنية) .

7.1حماية الطابع الصناعي المحلي من منافسة المنتج المحلي:في ظل التطورات الراهنة ، وأمام انفتاح الأسواق العالمية وتحرير التجارة ورفع الرقابة الجمركية وإلغاء الرسوم الجمركية، أصبحت هناك منافسة خارجية للمنتجات والتي تؤثر على المنتجات المحلية، لذلك فإن هذه المؤسسات تعمل على حماية منتجاتها عن طريق مراقبة الجودة، والتحكم في التكاليف ومحاولة خلق ميزة تنافسية لمواجهة تلك المنافسة، وبالتالي إذا استطاعت المواجهة فإنها بذلك تستطيع حماية المنتجات المحلية .

2. **الدور الاجتماعي** :

تعمل هذه المؤسسات على تحقيق التوازن الجهوي وإحداث تطورات على المستوى الاجتماعي ، ويمكن حصر الدور الاجتماعي لهذه المؤسسات في النقاط التالية :

- ❖ القضاء على البطالة من خلال توفير مناصب شغل.
- ❖ الحد من ظاهرة النزوح الريفي: وذلك من خلال إنشاء بعض المشاريع في المناطق الريفية أو النائية، وبالتالي تقريب مناصب الشغل من سكان تلك المناطق الريفية وفي هذا الصدد يمكن للمؤسسات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تحقق ما يلي :

- ✓ القضاء على الآفات الاجتماعية .

- ✓ تحسين مستوى المعيشة في الريف .
- ✓ الاستغلال الأمثل للطاقات المادية والبشرية .
- ✓ الاستغلال الأمثل للموارد المحلية .[3]

ثانيا: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (نظرة عامة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر)

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مركز اهتمام السلطات الجزائرية نظرا لدورها الفعال في الاقتصادات المعاصرة، ويمكن تأكيد ذلك من خلال تتبع واقع هذه المؤسسات في الاقتصاد الجزائري لذلك ندرج الشكل الموالي الذي يوضح تطورها خلال الفترة (2001-2013) على اعتبار أنها الفترة التي شهدت نمو تشريعيا موسعا.

شكل رقم 01: التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(2001-2013)

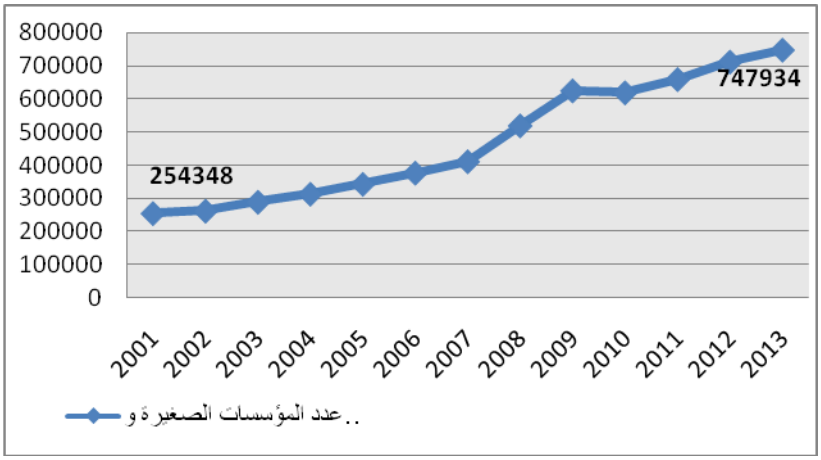

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالسنوات من 2001 إلى 2013، (من العدد 6إلى العدد23)، من الموقع الالكتروني www.mdipi.gov.dz، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/03/02.

- معطيات 2013 خاصة بالسداسي الأول.

ونلاحظ من خلال الشكل السابق الخاص بالمنحنى التصاعدي لتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ابتداء من سنة 2001 أين كانت مقدرة بـ254348 مؤسسة لتصل إلى حوالي 747934 مؤسسة نهاية السدس الأول من سنة 2013 وهو يمثل زيادة هائلة قدرت بـ493586 مؤسسة، إذ تعد زيادة معتبرة جداً تعكس الجهود المبذولة والإرادة الواضحة لتطوير القطاع، فهي بذلك تشكل ما نسبته 94% من النسيج المؤسساتي بما فيها المؤسسات المصغرة، لكن أغلبها تعد مؤسسات خاصة تحتل الصدارة بنسبة 99.93% أي 747387 مؤسسة، أما المؤسسات العمومية فتظهر بنسبة ضئيلة جدا قدرت بـ0.07% أي 547 مؤسسة فقط من إجمالي المؤسسات المقدر بـ 747934 مؤسسة نهاية السداسي الأول 2013، والسبب في ذلك التحولات التي عرفتها الساحة الاقتصادية الجزائرية من تغيير في البنية الهيكلية وإعادة تنظيم القطاع العمومي وخوصصة مؤسساته.

كما تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم الروافد المولدة للشغل والمستوعبة للطاقات المعطلة في الجزائر فهي تساهم بنسبة 56% من اليد العاملة، فمساهمتها في توفير مناصب الشغل تزداد بشكل مستمر من سنة إلى أخرى، فبعد أن وفرت 1270647 منصب شغل سنة 2006 تزايدت وساهمت في توفير 1915495 منصب شغل نهاية السدس الأول من سنة 2013،[4] الأمر الذي

ساهم في تخفيض معدلات البطالة حيث وصلت إلى 9.8% عام 2013 بعد أن كانت تفوق حدود 25% في فترة التسعينيات،[5]ولقد صاحب نمو تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومساهمتها في استيعاب اليد العاملة زيادة أهميتها من خلال الدور الذي تقوم به كمحرك أساسي في الاقتصاد وهذا ما جعلها تساهم بنسبة هامة في الناتج الداخلي الخام والتي وصلت إلى 48 %[6]سنة 2011، كما أن الأهمية التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير مناصب شغل وتشجيع الاستثمار، ومساهمتها في الناتج الداخلي الخام، تنعكس مباشرة على دورها في قطاع التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات.

بالرغم من النتائج الحسنة المسجلة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة ولم تساهم في تفعيل التنمية المستدامة وذلك نظرا للعديد من المعوقات التي تحد من نموها وعليه من الضروري تطوير هذه المؤسسات وإدخال آليات حديثة كالتسويق الأخضر للرفع من تنافسيتها وتفعيل دورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

ثالثا: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية بولاية برج بوعريريج

1- تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية برج بوعريريج

المعلوماتخاصة بسنة 2015[7]

بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة على مستوى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراء (**CNAS**)، **12042 مؤسسة** نهاية سنة **2015**.

جدول رقم 01: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية برج بوعريريج خلال سنة 2015

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد المؤسسات	النسبة (%)
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	12 017	99,94%
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية	7	0,06%
المجموع	12 024	100%

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعيللأجراءCNAS.

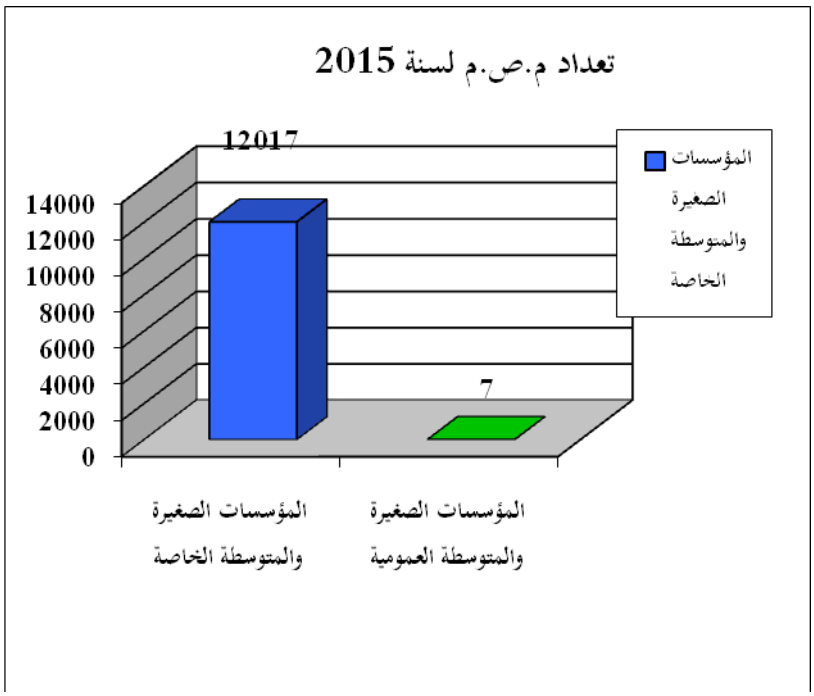

المصدر:من إعداد الباحثين حسب المعطيات السابقة

من الجدول والشكل أعلاه نلاحظ بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تستحوذ على عدد كبير من المؤسسات مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، حيث بلغ عددها 12017 مؤسسة أي ما نسبته 99.94 %.

2- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أ- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة

سجل العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراء (CNAS) زيادة صافية تقدر بـ **863** مؤسسة (أي بنسبة **7.81%**) خلال سنة **2015**، حيث ارتفع عددها من **11043** مؤسسة مسجلة نهاية سنة 2014إلى **12024** مؤسسة نهايةسنة **2015**.

بلغ عدد المؤسسات المشطوبة **13** مؤسسات خلال سنة 2015، حسب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراء (CNAS) مع تسجيل **89** حالة استئناف للنشاط خلال نفس الفترة.

الجدول رقم 02: حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة

م ص م الخاصة	نهاية سنة 2014	حركية م.ص.م خلال 2015			الزيادة	نهاية سنة 2015
		إنشاء	شطب	استئناف النشاط		
	11 042	787	13	98	863	**12 024**

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعيللأجراءCNAS.

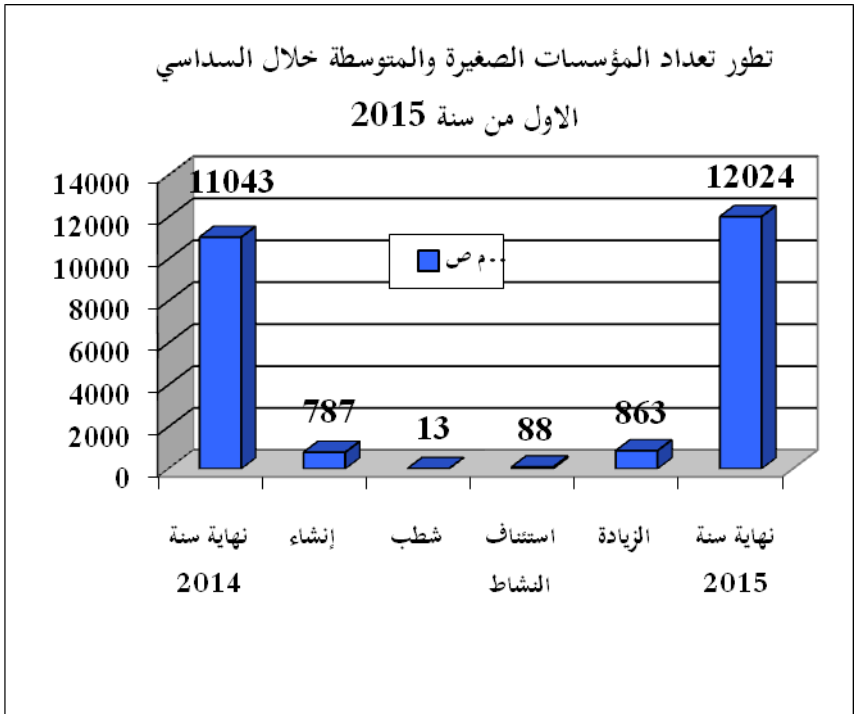

المصدر:من إعداد الباحثين حسب المعطيات السابقة

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتبين لنا أنا عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في برج بوعريريج في تزايد مستمر وهذا خلال سنتي 2014 و2015، حيث بلغ عددالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصةسنة 2015 حوالي 12024 مؤسسة مقارنة بسنة 2014، 11043 مؤسسة،أي بزيادة أكثر من 863 مؤسسة، هذهالزيادةفيعددالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةتعكسالاهتمامالكبيرالذيتوليهالسلطاتالمحليةلهذاالقطاعمنأجلإعطائهالدورالذييجبأنيلعبهفيالتنميةبولاية برج بوعريريج.

ب- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية جزءا ضئيلا جدا من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث لا يتجاوز عددها **07** مؤسسات (**0,05%** من المجموع الكلي للمؤسسات) تنشط معظمها في قطاع الصناعة.

لم يتم تسجيل أي حركية في ما يخص تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية غير انه تم تسجيل انخفاض في عدد مناصب الشغل بها بـ **23** منصب خلال سنة 2014.

الجدول رقم 03: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية وتطور مناصب الشغل

الرقم	اسم المؤسسة	قطاع النشاط	التشغيل	
			نهاية سنة 2014	نهاية سنة 2015

01	COBBA	صناعة النسيج	122	134
02	ENAB (EPE	توزيع	29	27
03	IRRAGRIS	التحويل	222	213
04	SNTA	الصناعة	72	63
05	NAFTAL	الخدمات	176	155
06	COSIDER	المناجم	81	88
07	ERIAD (EPE	الصناعة	210	198
المجموع			**912**	**878**

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراء CNAS.

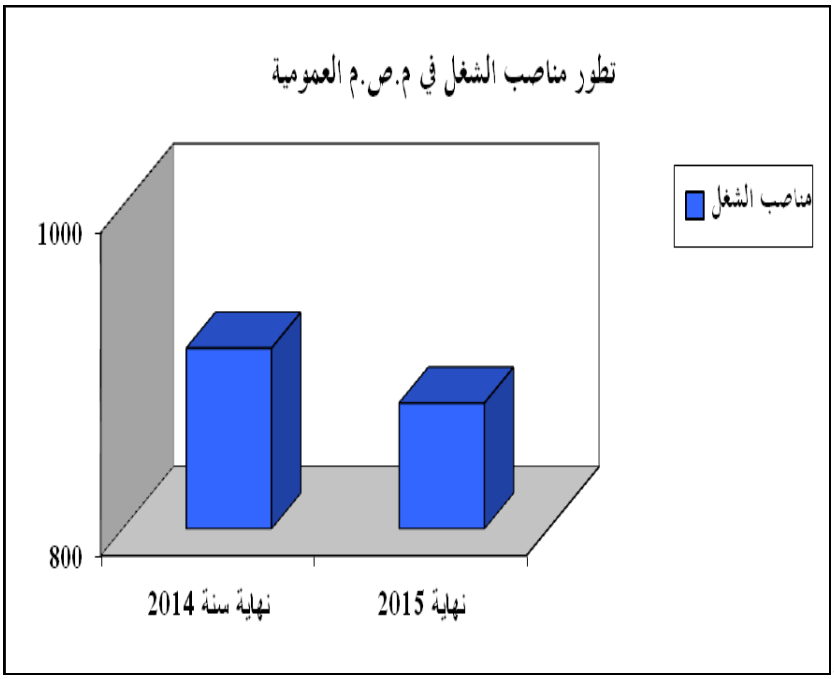

المصدر:من إعداد الباحثين حسب المعطيات السابقة

بالنظر إلى الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أنه بالرغم من العدد القليل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية التي لا يفوق عددها سبعة مؤسسات، إلا أنه يعد معدل الشغل لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية مرتفعا، حيث يصل إلى **126** أجير لكل مؤسسة، بالرغم من الانخفاض في توفير مناصب الشغل.

3- تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة

بلغ عدد الأجراء المصرح بهم من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراء (CNAS)، **39786**أجير نهاية سنة **2015** مقابل **37016** أجير نهاية سنة 2014 حيث تقدر الزيادة في مناصب

الشغل بـ **2770**منصب (نسبة زيادة تساوي**7.48%**). مع تسجيل معدل تشغيل يساوي **3.51**منصب لكل مؤسسة منشاة حديثا. والجدول الموالي يوضح توزيع الزيادة في مناصب الشغل على قطاعات النشاط.

جدول رقم 04: توزيع مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط

الترتيب	قطاع النشاط	الإنشاء	الشطب	استئناف	الزيادة
1	البناء والأشغال العمومية	343	7	20	365
2	خدمات للعائلات	104	0	23	127
3	التجارة	96	1	12	107
4	النقل و المواصلات	88	2	13	102
5	خدمات للمؤسسات	25	2	2	25
6	الصناعة الغذائية	20	0	3	23
7	كيمياء-بلاستيك	16	0	10	17
8	صناعة الخشب و الورق	16	0	5	21
9	مواد البناء	15	0	7	22
10	الفندقة والإطعام	15	1	20	16
11	الفلاحة والصيد البحري	15	0	01	16
12	الحديد و الصلب و	14	0	0	14
13	صناعة النسيج	10	0	0	10
14	صناعة مختلفة	7	0	0	7
15	صناعة الجلد	3	0	0	3
المجموع		**787**	**13**	**89**	**863**

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراءCNAS.

بالنظر إلى الجدول أعلاه نلاحظ أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ببرج بوعريريج يشغل نسبة متواضعة من اليد العاملة، فهو في تحسن مستمر، ويعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية الأكثر إنشاء لمناصب الشغل بـ **342** منصب جديد يليه قطاع التجارة بـ **174** منصب، الخدمات الموجهة للعائلات بـ **121** منصب والنقل والمواصلات بـ **88** منصب.

4.توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة

أ- توزيع وحركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، حسب قطاعات النشاط

جدول رقم 05: توزيع وحركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، حسب قطاعات النشاط

قطاعات النشاط		م.ص.م نهاية سنة 2014	حركية المؤسسات خلال سنة			م.ص.م نهاية سنة 2015
			إنشاء	شط	استئناف	الزيادة
1	الفلاحة والصيد	197	15	0	1	16	212
2	المياه والطاقة	0	0	0	0	0	0
3	المحروقات	0	0	0	0	0	0
4	خدمات	0	0	0	0	0	0
5	المنجم و المحاجر	51	0	0	0	0	51
6	الحديد والصلب	136	14	0	0	14	151
7	مواد البناء	730	15	0	7	22	746
8	البناء والأشغال	3666	343	7	20	356	4089
9	كيمياء-	107	16	0	1	17	125
10	الصناعة الغذائية	246	20	0	3	23	273
11	صناعة النسيج	258	10	0	0	10	271
12	صناعة الجلد	18	3	0	0	3	21
13	صناعة الخشب	165	16	0	5	21	188
14	صناعة مختلفة	24	7	0	0	7	31
15	النقل	1366	88	2	13	99	1478
16	التجارة	1874	96	1	12	107	1994
17	الفندقة والإطعام	518	15	1	2	16	541
18	خدمات	403	25	2	2	25	429
19	خدمات	1160	104	0	23	127	1300
20	مؤسسات مالية	26	0	0	0	0	26
21	أعمال عقارية	12	0	0	0	0	13
22	خدمات	86	0	0	0	0	85
المجموع		**11 043**	**787**	**13**	**89**	**863**	**12024**

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراءCNAS.

* الزيادة = الإنشاء– الشطب + الاستئناف

حسب المعطيات المصرح بها نلاحظ أن قطاع البناء والأشغال العمومية يسيطر على باقي القطاعات الأخرى، حيث وصل العدد سنة 2015، 4089 مؤسسة مقارنة ب سنة 2014 أي سجل 3666 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، أي بزيادة 356 مؤسسة، ثم يأتي في المرتبة الثانية قطاع التجارة ب 1994 مؤسسة بزيادة 107 مؤسسة صغيرة ومتوسطة عن سنة 2014، أما في المرتبة الثالثة فيأتي قطاع النقل والمواصلات ب1478 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وهذا خلال سنة 2015.

ب– توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط

جدول رقم 06: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

مجموعات فروع النشاط	عدد م,ص,م	النسبة %	الفروع
الخدمات	**5866**	**48.78%**	– النقل والمواصلات
			– التجارة
			– الفندقة والإطعام
			– خدمات للمؤسسات
			– خدمات للعائلات
			– مؤسسات مالية
			– أعمال عقارية
			– خدمات للمرافق
البناء و الأشغال العمومية	**4089**	**34%**	– البناء و الأشغال
الصناعة	**1857**	**15,44%**	– المناجم والمحاجر
			– الحديد والصلب
			– مواد البناء
			– كيمياء – مطاط –
			– الصناعة الغذائية
			– صناعة النسيج
			– صناعة الجلد
			– صناعة الخشب والفلين
			– صناعة مختلفة
الفلاحة والصيد البحري	**212**	**1,76%**	– الفلاحة والصيد
المجموع	**12024**	**100 %**	

للأجراءCNAS.

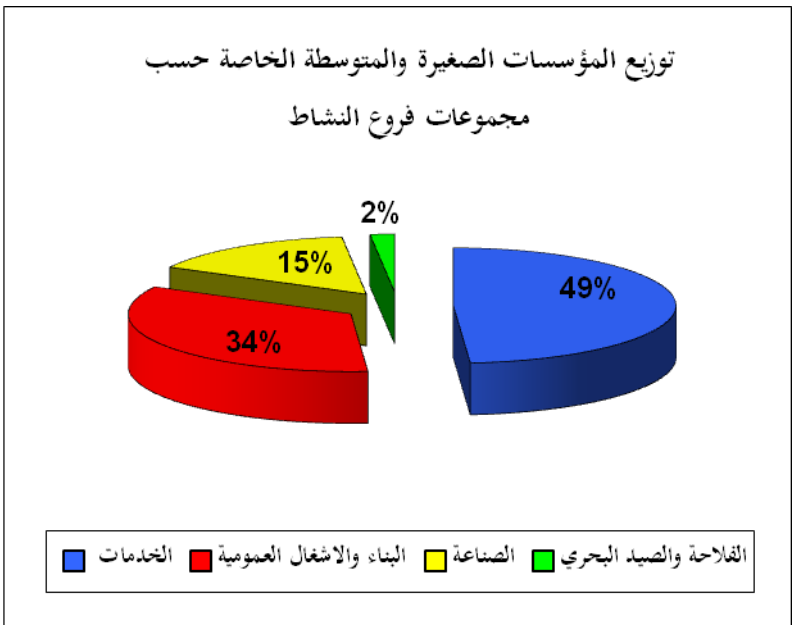

المصدر:من إعداد الباحثين حسب المعطيات السابقة

حسبالمعطيات المصرح بها نلاحظ أنه حسب مجموعات فروع النشاط قطاع الخدمات هو المسيطر، حيث وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة 5866 مؤسسة أي بنسبة 48.78 %، ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية ب 4089 مؤسسة بنسبة 34 %.

5- قطاعات النشاط المهيمنة

جدول رقم 07: قطاعات النشاط المهيمنة

الترتيب	قطاعات	عدد	النسبة %	الأجراء	النسبة %
1	البناء والأشغال	4 089	34,01%	19	49,36%
2	التجارة	1 994	16,58%	4	10,64%
3	النقل و	1 478	12,29%	2	5,29%
4	خدمات	1 300	10,81%	1	4,90%
5	مواد البناء	746	6,20%	2	6,24%
6	الفندقة	541	4,50%	929	2,33%
7	خدمات	429	3,57%	989	2,49%
8	صناعة النسيج	271	2,25%	806	2,03%
9	الصناعة	273	2,27%	1	3,66%
10	باقي القطاعات	903	7,51%	5	13,06%

المجموع	12 024	100%	39 786	100%

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراءCNAS.

. توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاعات النشاط وفئة الأجراء

جدول رقم 08: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاعات النشاط وفئة الأجراء

الرقم	قطاعات النشاط	مؤسسات مصغرة (من 1 إلى 9)	مؤسسات صغيرة (من 10 إلى 49)	مؤسسات متوسطة (من 50 إلى 250)	المجموع
1	الفلاحة والصيد البحري	205	3	4	**212**
2	المياه والطاقة	0	0	0	**0**
3	المحروقات	0	0	0	**0**
4	خدمات الأشغال البترولية	0	0	0	**0**
5	المنجم و المحاجر	27	23	1	**51**
6	الحديد والصلب والكهرباء	133	13	5	**151**
7	مواد البناء	720	19	7	**746**
8	البناء والأشغال العمومية	3727	321	41	**4089**
9	كيمياء-بلاستيك	111	10	4	**125**
10	الصناعة الغذائية	249	16	8	**273**
11	صناعة النسيج	262	8	1	**271**
12	صناعة الجلد	19	2	0	**21**
13	صناعة الخشب و الورق	179	8	1	**188**
14	صناعة مختلفة	31	0	0	**31**
15	النقل والمواصلات	1464	13	1	**1478**
16	التجارة	1945	44	5	**1994**
17	الفندقة والإطعام	535	6	0	**541**
18	خدمات للمؤسسات	417	10	2	**429**
19	خدمات للعائلات	1286	14	0	**1300**
20	مؤسسات مالية	24	2	0	**26**
21	أعمال عقارية	12	1	0	**13**
22	خدمات للمرافق الجماعية	66	13	6	**85**
المجموع		**11 412**	**526**	**86**	**12024**

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراءCNAS.

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن المؤسسات المصغرة التي تشغل (من 1 إلى 9 أجراء) تشكل غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بنسبة تبلغ **94.91%**من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تستحوذ على أغلبية المؤسسات.

7- التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة

أ- توزيع المؤسسات والأجراء حسب البلديات (ترتيب تنازلي)

جدول رقم 09: توزيع المؤسسات والأجراء حسب البلديات (ترتيب تنازلي)

الترتيب	البلديات	عدد المؤسسات	النسبة (%)	عدد الأجراء	النسبة (%)
1	برج بو عريريج	6 413	53,33%	22 375	56,24%
2	رأس الواد	708	5,89%	2 006	5,04%
3	برج الغدير	137	1,14%	334	0,84%
4	مجانة	283	2,35%	1 070	2,69%
5	اليشير	195	1,62%	723	1,82%
6	الحمادية	29	0,24%	76	0,19%
7	خليل	369	3,07%	1 414	3,55%
8	المنصورة	160	1,33%	526	1,32%
9	العناصر	485	4,03%	1 268	3,19%
10	سيدي امبارك	224	1,86%	945	2,38%
11	بئر قاصد علي	360	2,99%	962	2,42%
12	المهير	146	1,21%	382	0,96%
13	حسناوة	386	3,21%	1 253	3,15%
14	الجعافرة	46	0,38%	173	0,43%
15	عين تاغروت	159	1,32%	528	1,33%
16	بليمور	31	0,26%	144	0,36%
17	برج زمورة	38	0,32%	124	0,31%
18	العش	53	0,44%	110	0,28%
19	القلة	198	1,65%	471	1,18%
20	القصور	353	2,94%	920	2,31%
21	تيكستار	25	0,21%	116	0,29%
22	غيلاسة	110	0,91%	282	0,71%

23	عين تاسرة	27	0,22%	108	0,27%
24	أولاد دحمان	18	0,15%	50	0,13%
25	الرابطة	106	0,88%	315	0,79%
26	ثنية النصر	89	0,74%	351	0,88%
27	تاسمرت	117	0,97%	307	0,77%
28	أولاد ابراهم	256	2,13%	825	2,07%
29	بن داود	76	0,63%	325	0,82%
30	الماين	39	0,32%	119	0,30%
31	تاقلعيت	226	1,88%	717	1,80%
32	أولاد سيدي براهيم	87	0,72%	237	0,60%
33	حرازة	48	0,40%	116	0,29%
34	تفرق	27	0,22%	114	0,29%
المجموع		**12 024**	**100%**	**39 786**	**100%**

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراءCNAS.

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراءCNAS.

من خلال قراءة أولية للجدول أعلاه يتضح لنا أن هناك لا توازن كبير في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلديات برج بوعريريج، حيث نسجل تمركز المؤسسات في البلديات الكبرى للولاية، فبلدية برج بوعريريج تحتوي على 413 6 مؤسسة، أي ما يعادل 53.33%من العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، متبوعة ببلدية العناصر التي تحتوي على 485 مؤسسة، أي ما يعادل 4.03 % من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية، في حين نجد أن بعض بلديات الولاية كانت حصتها من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منخفضة جدا، مثل بلدية أولاد دحمان التي تحتوي على 18 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أي بنسبة 0.15 %. إنهذاالتباينفيالتوزيعيدلعلىعدمتكافؤالفرصفيالتنميةبينالبلديات.

منخلالهذهالنتائجنستنتجأنتواجدالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةفيالبلدياتالنائيةللولايةمنخفضجداوهو مايقللمنأهميةهذهالمؤسساتفيالتقليلمنحدةالفقرواستقرارسكانهافيالمناطقالنائيةوهجرتهمإلىالبلدياتالحضريةبحثاعنفرصعملأفضل.

أما بالنسبة لعدد الأجراء نلاحظ انه هناك توزيع غير عادل فبلدية برج بوعريريج تحتل الصدارة ب 22375 أجير، أي ما يعادل 56.24 %، متبوعة ببلدية رأس الواد ب 2006 أجير.

ب- توزيع المؤسسات والأجراء حسب الدوائر (ترتيب تنازلي)

جدول رقم 10: توزيع المؤسسات والأجراء حسب الدوائر (ترتيب تنازلي)

الترتيب	الدوائر	عدد المؤسسات	النسبة (%)	عدد الأجراء	النسبة (%)
1	**برج بوعريريج**	6 413	53%	22 375	56,24%
2	**مجانة**	999	8%	3 311	8,32%
3	**برج الغدير**	999	8%	2 828	7,11%
4	**رأس الواد**	822	7%	2 455	6,17%
5	**بئر قاصد علي**	803	7%	2 582	6,49%
6	**الحمادية**	635	5%	1 667	4,19%
7	**المنصورة**	561	5%	2 091	5,26%
8	**الجعافرة**	314	3%	1 037	2,61%
9	**عين تاغروت**	249	2%	877	2,20%
10	**برج زمورة**	229	2%	563	1,42%
المجموع		**12 024**	**100%**	**39 786**	**100,0%**

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراءCNAS.

من خلال قراءة أولية للجدول أعلاه يتضح لنا أن هناك لا توازن كبير في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دوائر برج بوعريريج، حيث تعتبر دائرة برج بوعريريج الأولى من حيث عدد المؤسساتالصغيرة والمتوسطة الخاصة بـ 6413مؤسسة تليها دائرتي مجانة وبرج الغدير بـ999 مؤسسة ثم دائرة رأس الواد بـ 822 مؤسسة وبئر قاصد علي بـ 803 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

أما بالنسبة لعدد الأجراء تستحوذ دائرة برج بوعريريج على ذلك بأكثر من النصف أين وصلت النسبة إلى 56.24 %، تليها دائرة مجانة ب 8.32 %، ثم باقي الدوائر الأخرى.

خاتمة:

نخلصمنخلالهذاالبحثإلىالدورالكبيرالذيتؤديهالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةفيتحقيقالتنميةنظرالماتتميزبهمنخصائصتؤهلهاعلىالانتشارالجغرافي الواسع،فصغرحجمهايتيحللدولةإمكانيةتوجيهها بسهولةواستخدامهاكأداةلتدعيمعملية التنميةبتشجيعتواجدهاجغرافيافيمختلفالوحداتالمحلية،وهومايساعدعلىتنميةالمجتمعاتوالرفعمنمستوىمعيشةسكانها.

وبالنسبةللجزائر،وإدراكامنهاللدورالفعالالذيتؤديهالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةفيتحقيقالتنميةعلىالمستوياتالمحلية،فقدقامتبعدةإجراءاتتهدفإلىترقيةوتطو يردورهذهالمؤسسات،ويتجلىذلكمنخلالاتخاذالعديدمنالإجراءاتوالسياساتفيمجالالترقيةوتهيئةالمحيطالمحليالملائملللاستثمار.

ومنخلالدراسة واقعالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةومدىمساهمتهافيتحقيقالتنميةبولاية برج بوعريريج،تمالتوصلإلىالنتائجالآتية:

- ✓ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية برج بوعريريج، غالبية مؤسساته هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة، وأن هذا القطاع في نمو مستمر لكن بوتيرة بطيئة نوعا ما؛

- ✓ سيطرة قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية برج بوعريريج، فحين يبقى عدد المؤسسات التابعة إلى القطاعات الأخرى خاصة ذات الطابع الإنتاجي جد محدود؛
- ✓ تبقى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استغلال الموارد الطبيعية المتاحة بالولاية جد ضعيفة، على الرغم من امتلاكها العديد من الإمكانيات الطبيعية التي تؤهلها لاستقطاب مجالات استثمار مستدام، حيث يلاحظ التوجه الكبير للشباب المقاول نحو الاستثمار في قطاع الخدمات وذلك لنظر السهولة الاستثمار ضمن هذا القطاع.

اقتراحات: بناء على ما تقدم من نتائج يمكن صياغة الاقتراحات التالية:

- ✓ ضرورة تبسيط الإجراءات الإدارية الخاصة بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ العمل على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف بلديات ومناطق الولاية، وهذا من أجل تحقيق مبدأ التوازن الجهوي في التنمية، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات النشاط الاقتصادي لكل منطقة؛
- ✓ ضرورة العمل على توعية الشباب وتشجيعهم على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بهم، من خلال عقد أيام تحسيسية حول المقاولة وإنشاء المؤسسات؛
- ✓ تثمين واستغلال البحوث العلمية من أجل تطوير آليات تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذا من جهة، وتحسين منتجاتها من جهة أخرى؛
- ✓ العمل على إنشاء هيئات متخصصة تدرس وتلبّي احتياجات أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك عن طريق إنشاء مؤسسات تحديدة تلبّي هذه الاحتياجات؛
- ✓ العمل على تشكيل لجان متخصصة على مستوى كل ولاية مهمتها دراسة الملفات الخاصة بالإنشاء للتقليل من التركز القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي لا يخدم أهداف التنمية على مستوى كل ولاية، مع تحديد المشاريع ذات الأولوية من خلال التركيز على المشاريع ذات الطابع الإنتاجي القادرة على توفير أعداد كبيرة من مناصب الشغل وتحقيق قيمة مضافة عالية، وهو ما يسهم في إحداث تنمية حقيقية.

- الاحالات والمراجع:

[1] إسماعيل شعبان،"ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم "، " تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة "، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،2003، ص 63 .

[2] المرجع نفسه، ص 59.

[3] لرقط فريدة، بوقاعة زينب، بوروبة كاتية " دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها " تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة "، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،2003، ص120.

[4] معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالسنوات من 2001 إلى 2013، (من العدد 6إلى العدد23)، من الموقع الالكتروني www.mdipi.gov.dz، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/03/02.

[5] بيانات البنك الدولي، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2015/01/24، متاحة على الموقع الالكتروني http://data.worldbank.org/indicator

[6] عموري براهيتي،واقع وآفاق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى العربي السادس للصناعات الصغيرة المنعقد من 24 إلى 26 أفريل 2012، تونس، ص6.

[7] الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراء CNAS.